التقييم الاقتصادي لواقع مشاريع الصناعة التحويلية في العراق للمدة من (2004-2017) (*)

Economic Evaluation Reality of Manufacturing Projects in Iraq for the Period (2004-2017)

الباحث. محمد جاسم الريشاوي
Mohammed Jasim Al-Reeshawee
mohammed.jasim@uoanbar.edu.iq

أ.م. محمد مزعل الراوي
Assist prof. Mohammed Mizel AL-Rawi
Copy_heart88@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2 / 9 /2019 تاريخ قبول النشر 14/ 11/2019 تاريخ النشر 30 / 6 /2020

المستخلص

يتمتع القطاع الصناعي بأهمية بارزة من بين القطاعات الاقتصادية على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية لكونه المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية؛ لذا تم في هذا البحث تقييم وتحليل واقع مشاريع الصناعة التحويلية من خلال عدة معايير ومؤشرات ، اذ تشير مشكلة البحث الى تراجع الاداء الانتاجي لمشاريع الصناعة التحويلية نتيجة عوامل كثيرة ، وينطلق البحث من الفرضية ان نسبة مساهمة المشاريع الصناعية في الصناعة التحويلية تراجعت بعد عام 2003 ، كما ويهدف البحث الى تقييم وتحليل اقتصادي لواقع القطاع الصناعة التحويلية في العراق بعد عام 2003 ، وتم التوصل الى نتائج مهمة كان ابرزها ،عدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالصناعة التحويلية خلال مدة الدراسة ، والذي انعكس بشكل سلبي على كفاءة اداء القطاع الصناعي وبالتالي عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة ؛ لذا اوصى الباحث بوضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للنهوض بالقطاع الصناعي ،واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتناسب مع خطة التنمية القومية، وما يتمتع به العراق من موارد وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة.

الكلمات المفتاحية: *التقييم الاقتصادي ، الصناعة التحويلية ، تحليل واقع الصناعة*

Abstract

The industrial sector has a Enjoy importance among the economic sectors at the level of developed and developing countries as it is the main engine of economic development. Therefore, this research was evaluated and analyzed the reality of manufacturing projects through several criteria and indicators. As a result of many factors, the research starts from the hypothesis that the proportion of the contribution of industrial projects in manufacturing declined after 2003, as the research aims to evaluate and analyze the economic reality of the manufacturing sector in Iraq after 2003, has been reached results The most important task, the absence of a clear strategy for the advancement of manufacturing during the study period, which reflected negatively on the efficiency of the performance of the industrial sector and therefore the inaccuracy of policies and procedures followed during the study period; Guiding the manufacturing industry in a manner commensurate with the national development plan, and the resources and capabilities of Iraq to qualify the industrial sector to cope with economic changes and competition.

Keywords : *Economic Evaluation, Manufacturing , Industry reality analysis*

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة

يحتل قطاع الصناعة التحويلية مكانة متميزة في اقتصاديات اغلب بلدان العالم لكونه المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، كما إن تطور هذا القطاع يعد مؤشرا اساسيا للحكم على مدى التطور الاقتصادي ويمارس التصنيع دور اساسي في النهوض بباقي القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب اجراء تقييم اقتصادي لمشاريع هذا القطاع بشكل مستمر للوصول الى مستويات عالية من الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية ، وبقدر تعلق الامر بالصناعة العراقية فأنها شهدت تراجعا ملحوظاً وأنحسر دورها في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تعرضها الى الكثير من الانتكاسات بدءاً بالحروب والحصار وانتهاءاً بالعمليات العسكرية منذ عام 2003 وما تلاها من عمليات نهب وتخريب وتقادم خطوطها الانتاجية وعدم امكانية الدولة او عدم رغبتها في اعادة تأهيلها.

اهمية البحث : ترجع اهمية البحث الى الحاجة لتسليط الضوء على واقع الصناعة التحويلية في العراق للتعرف على مواطن القوة او الضعف فيها ومن ثم تحديد بعض الوسائل والسبل التي يمكن ان تسهم في النهوض بواقع القطاع الصناعي نحو الافضل .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بتراجع الانتاج الصناعي في العراق في قطاع الصناعة التحويلية نتيجة لتعرض هذا القطاع الى عمليات نهب وتخريب واضرار كبيرة ناجمة من العمليات العسكرية فضلاً على تقادم واهتلاك قسم كبير من الخطوط الانتاجية وعدم توفير الاموال اللازمة لإعادة التأهيل وتشغيل الخطوط الانتاجية المتوقفة عن الانتاج وهذا يعني بالضرورة زيادة الطاقات الانتاجية العاطلة مما انعكس سلباً على تكاليف الانتاج.

فرضية البحث

تستند الدراسة على فرضية مفادها ان نسبة مساهمة المشاريع الصناعية في الصناعة التحويلية تراجعت بعد عام 2003 ، وكذلك تدني وتراجع مؤشرات معايير التطور في الصناعة التحويلية .

هدف البحث

يهدف البحث الى تقييم وتحليل اقتصادي لواقع القطاع الصناعة التحويلية في العراق بعد عام 2003 ، وتحديد الانحرافات من خلال مؤشرات ومعايير تقييم كفاءة الاداء لمشاريع الصناعة التحويلية.

منهج البحث

من اجل اثبات صحة الفرضية وتحقيق اهداف البحث ، اذ تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ، واستخدمت ادوات التحليل الاقتصادي من خلال استخدام عدد من المعايير ومؤشرات تقييم كفاءة الاداء المشاريع الصناعة التحويلية في العراق على ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة .

حدود البحث

تتحدد حدود البحث المكانية بالمشاريع الصناعة التحويلية في العراق ؛وذلك للأهمية التي تشغلها هذه الصناعة على مستوى اقتصاد البلد عموماً والقطاع الصناعي خصوصاً ، والبعد الزمني تحدد بالمدة (2004-2017).

المحور الاول: الاطار النظري لمفهوم الصناعة التحويلية

اولاً) مفهوم الصناعة التحويلية : هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على تحقيق الانتاج أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية، ومن الزراعة. ونتيجة لهذا. تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستعمالها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية ومن أهم فروع الصناعة التحويلية

أ- صناعة تعدين المعادن السوداء (كإنتاج الحديد، الصلب، والفولاذ، والصفائح).

ب- صناعة تعدين المعادن الملونة (كإنتاج النحاس، والزنك، والرصاص والألمنيوم والقصدير والنيكل).

ت- صناعة تحويل المعادن (كإنتاج المصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة، ووسائط النقل والتكنيك الالكتروني وغيره)**(المعماري،2010: 15)**

تمثل الصناعة التحويلية ركناً مهماً من أركان الاقتصاد القومي سواء في بلدان العالم الثالث أو البلدان المتقدمة وتمثل بحكم دورها الكبير مكان الصدارة في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ؛ لذا فإن للصناعة القدرة على استقطاب واستيعاب القوى العاملة ، وكذلك دورها في بناء قاعدة مادية فيه **(محجوب وأخرون ، 1985 :15) .**

ثانياً) أهمية الصناعة التحويلية

تعد الصناعة التحويلية إحدى القطاعات المهمة في الاقتصاد القومي؛ لما تحققه من زيادة في الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي **(العلي ، السيد ،1987 :127)** ، إضافة إلى ما تقدم فإن الصناعة التحويلية تكتسب أهميتها وتميزها عن باقي القطاعات الاقتصادية مما يؤهلها للقيام بدور أساسي وحيوي في تطوير وتنمية الاقتصاد القومي ، ومن أبرز هذه المزايا هي:

1- القطاع الصناعي هو من أكثر القطاعات التي تحقق وفورات الحجم (Economics of scale)

2- كذلك تعمل الصناعة التحويلية على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تعبئة المدخرات ، وزيادة الصادرات ،أو التعويض عن الاستيرادات **(القريشي ، 2001: 24- 26)**.

3- توفر الصناعة التحويلية فرصاً وظيفية ومهناً لتشغيل الأيدي العاملة التي تعاني من البطالة

4- يؤدي الاعتماد على الصناعة التحويلية إلى استغلال المواد الخام المحلية بشكل أمثل مما يؤدي إلى عدم هدر الموارد الخام وبهذا يؤدي إلى التقدم الاقتصادي والصناعي **(المعموري ،2015 :44)**

5- تساهم الصناعة التحويلية في رفع مرونة الجهاز الانتاجي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية.

6- تتمتع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية بعلاقات تشابكية ضمنية مع القطاعات الأخرى مما يجعلها محفزة للنمو التراكمي للاقتصاد الوطني (الصيرفي ، 2017 : 87).

ثالثاً) دور الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية

يعد القطاع الصناعي قطاعاً ريادياً في جميع الدول المتقدمة، وما يمتاز به هذا القطاع من مميزات تختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك له دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، ويمكن توضيح ذلك بالنقاط التالية :

1- تساهم الصناعة التحويلية في زيادة المعروض السلعي والخدمي الصناعي، وبالأخص السلع التي تعمل على ديمومة الحياة ،مثل: السلع الغذائية، والسكن ، وغيرها من السلع التي تعمل على رفع مستوى المعيشة ، متضمناً ذلك توفير فرص عمل ، وتعليم افضل، وهذا بدوره يؤدي إلى رفاهية المجتمع **(جواد ،2011 :297 ،ج2)**

2- تساهم الصناعة التحويلية في تخصيص الموارد المتوفرة عبر الزمن ، ومن ثم توزيع الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية من خلال شبكة متداخلة من الفروع الاقتصادية ، وهذا يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة دخول الافراد ، مما يشجع على عملية التنمية الاقتصادية **(كجه جي ،2002 :33)**.

3- كما تساهم الصناعة التحويلية بتعبئة المدخرات المحلية، وتعمل على توجيهها نحو استثمارات صناعية أخرى (**النديم ، 2011: 8**).

4- بالإضافة إلى ما تقدم تعمل الصناعة التحويلية على رفع نسبة مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي ، وبالتالي تساهم في اعادة توزيع الدخول بين الافراد (**يونس وأخرون ، 2014 :130**) .

المحور الثاني

واقع الصناعة التحويلية في العراق

ان بناء اي تصورات استراتيجية للاقتصاد انما يستند على تتبع واستيعاب المسار التاريخي لهذا الاقتصاد والعمل على تشخيص آليات العمل التنموي والركائز الاساسية التي يستند عليها في تنفيذ الانشطة الاقتصادية والجذور الممتدة في رسم اطر وملامح الوضع الحالي للاقتصاد العراقي . ومن هذا المنطلق لا بد من التعرف على مراحل التطور لهذا القطاع التنموي والاسباب الموضوعية التي ساهمت في توسع القاعدة الصناعية ومدى مساهمة الدولة في مساهمة هذا القطاع ، ومن خلال تتبع المسار التاريخي لمعرفة طبيعة مسار هذا القطاع وتحديد مواطن القوة والضعف والتمكن من تقديم حلول تتناسب مع حالة هذا القطاع التنموي في الاقتصاد العراقي .

أولاً) التطور الصناعي في العراق للمدة (1970 – 1980)

تعد هذه المرحلة من افضل المراحل التي سبقتها بخصوص التخطيط وتنفيذ الخطط ويعود سبب ذلك لتراكم الخبرات التخطيطية والتنفيذية ، ووضوح رؤية افضل للأهداف المراد لخطط التنمية الوصول اليها . وضعت هذه الخطة في سنة 1970 وتضمنت الجزء الاخير من الخطة السابقة لها كما تعد اكثر تفصيلاً منها (**زيني ، 2010 : 81**) ، وتُعد الفترة بين (1970 – 1980) سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي بالأخص بعد زيادة الموارد المالية نتيجة عملية التأميم وارتفاع اسعار النفط في (1973 و 1979) واصبحت الدولة هي المالكة الرئيسية لرؤوس الاموال ، وهي التي تقوم بعملية توزيع الدخل وتميز هذا العقد للمدة (1970 – 1980) بوجود تخطيط اقتصادي قومي شامل والتطبيق الاشتراكي يعد نوع من مركزية السلطة (**حمزة ، 2018 : 304**) ، كما تم وضع عدد من الخطط التنموية خلال تلك الحقبة التي تم تمويلها من واردات النفط الذي اصبح العراق معتمداً عليه بشكل كبير رغم ان الدولة اعتمدت في خططها الخمسية خلال العقد المذكور استراتيجية التصنيع الذي يعوض عن الاستيراد ، والعمل على زيادة الانتاج وتشجيع الصادرات الصناعية وازدادت استثمارات القطاع العام بينما بقي القطاع الخاص محدوداً(**الكرعاوي ، 2018 :111**)، وقد بلغت التخصيصات المالية للخطة التنموية القومية (1970 – 1975) (3008) مليون دينار وكانت حصة القطاع الصناعي (839) مليون دينار ما نسبته (28%) وقد انجز العديد من المشاريع الصناعية . اما الخطة التنموية القومية للحقبة (1976 – 1980) بلغت التخصيصات المالية نحو (15194) مليون دينار وكانت حصة النشاط الصناعي نحو (4490) مليون دينار ما نسبته (29.6%) الجدول يبين التخصيصات المالية للخطط القومية الشاملة بموجب المناهج الاستثمارية السنوية للمدة(1970 – 1980) .وان حصة القطاع الصناعي من التخصيصات المالية للمدة (1970 – 1975) هي (839) مليون دينار كان المنفذ منها (620) مليون دينار اي معدل تنفيذ (74%) وهو اعلى معدل قياساً بالخطط السابقة ولم يستمر هذا المعدل بالارتفاع اذ انه قد تراجع الى (54.7%) خلال المدة (1976 . 1980) (**الكناني ، 2013 : 38**) .

ثانياً) التطور الصناعي في العراق للمدة (1981 – 1990)

شهد هذا العقد عدة متغيرات واحداث لم تكن بالحسبان منها انكماش الايرادات النفطية واندلاع الحرب العراقية – الايرانية التي استمرت ثمان سنوات من 1980 الى آب 1988 مما انعكس بشكل مباشر على المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان ما يميز هذه الفترة هو عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك بسبب شحة العملة الاجنبية وصعوبة الاستيراد (**الربيعي ، 2004 : 5**) ، في المدة (1981 – 1985) بالرغم من الظروف التي يمر بها العراق الا انه تم انجاز عدد من المشاريع الصناعية وخاصة الصناعات الانشائية ومنا (معمل الطابوق في الصويرة واسط ومعملين طابوق في الديوانية وفي ذي قار وثلاث معامل اسمنت في المثنى وكربلاء والفلوجة وبسبب الظروف الصعبة التي يواجهها العراق ومتطلبات الانفاق على الحرب قد أثرت في اكمال تنفيذ الخطة الاقتصادية مما ادى الى انخفاض وتذبذب الانتاج الصناعي في العراق وبالأخص القطاع العام مما دفع الدولة الى بيع مجموعة من المعامل الكبيرة الى القطاع الخاص لسد حاجات البلد منها متطلبات الانفاق على الحرب ، وحاجة المجتمع من المستلزمات المعيشية مما دفع اللجوء الى الديون الخارجية التي انهكت البلد، بالرغم من حدوث الحرب العراقية الايرانية فانه تم تخصيص مبلغ للاستثمارات كانت موزعة على السنوات التي احتوتها المدة الزمنية لتنفيذ الخطة اذ بلغ تخصيص سنة (1981) ما يقارب (67743) مليون دينار وكانت حصة القطاع الصناعي منها (23%) وفي سنة 1982 بلغ (7700) مليون دينار ما نسبته (24%) حصة القطاع الصناعي اما في سنة 1983 خصص لها (4080) مليون دينار كان نصيب الصناعة ما يعادل نسبته (23%) في هذه المرحلة كانت الصناعة في اوج ازدهارها لكن ظروف الحرب وانكماش اسعار النفط ادت الى انتكاسة كبيرة في الاقتصاد العراقي (**مراد ، 2016 : 22**) . على ضوء ما تقدم فان نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام في الناتج المحلي الاجمالي (1981 – 1985) بلغت (76.41%) و (69.88%) على التوالي اما القطاع الخاص في نفس المدة بلغ (32.59%) و (30.12%) على التوالي ويعكس ذلك الى توجه الحكومة لبيع عدد من المشاريع الكبيرة في القطاع الصناعي العام الى القطاع الخاص (**الموسوي ، 2013 : 221**) .

كما وانه مؤشر عدد المنشآت قد انخفض في هذه الفترة اي في (1981 – 1985) من (1449) الى (810) منشأة على التوالي بضمنها القطاع العام والخاص ، اما عدد المشتغلين في المشاريع الصناعية الكبيرة قد ازداد بمقدار (1300) عامل بعد ان كان (17700) عامل في سنة 1981 اصبح (178300) مشتغل في سنة 1985 ويعزى سبب هذا التطور في الصناعة هو تمويل الحرب التي اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي (**الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط**) وقد اتبعت الحكومة العراقية سياسة خاصة تناسب وحالة الحرب الى ثلاث اركان رئيسية (**النديم ، 2011 : 24**) .

1- في عملية التصنيع الاعتماد على استراتيجية الاكتفاء الذاتي .
2- توجيه الموارد المادية والمالية المتاحة لخدمة التصنيع العسكري .
3- دعم المجهود الحربي من خلال تكييف الصناعة المدنية نحو مستلزمات الحرب .

اما المدة (1986 – 1990) تعد هذه الفترة امتداداً طبيعياً للفترة السابقة (1981 – 1985) التي شهد قسم منها استمرار الحرب مع ايران التي انتهت في 1988 اما القسم المتبقي من هذه الفترة شهد آثار الحرب الى النشاط الانتاجي ويمكن القول ان تلك الفترة شهدت ظروف كانت كفيلة بتقديم الطابع الخدمي الاستخراجي في بنيان الاقتصاد العراقي

كما ان هناك تراجع في اغلب القطاعات منها تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (401%) بعدما كانت (5.3%) في الفترة السابقة (**الربيعي ، 2004 : 7 – 8**) . وكانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي العام في الناتج المحلي الاجمالي في سنة 1986 ما يقارب (66.53%) بينما القطاع الخاص مهمش لم يتطور اذ بلغ (33.47%) ، اما في سنة 1990 انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام (63%) بينما القطاع الخاص ازداد قليلاً ما نسبته (37%) كما ان مؤشر عدد المشاريع الكبيرة في 1986 يوضح لنا مدى اهمية وتطور البلد اذ بلغ عدد المنشآت الكبيرة في هذه السنة ما يقارب (797) بضمنها القطاع العام (236) والقطاع الخاص (550) منشأة والقطاع المختلط (11) منشأة بينما انخفض عدد المنشآت في سنة 1990 الى (792) منشأة كبيرة بضمنها (117) قطاع عام و (636) قطاع خاص و (15) مختلط و (24) تعاوني وان سبب ذلك هو اعفاء الكثير من المنشآت الصناعية وبيع قسم منها للقطاع الخاص لمواجهة نفقات الحرب وكذلك انهيار اسعار النفط ، كما ان عدد المشتغلين في هذه المشاريع قد انخفض في سنة 1990 اذ بلغ عددهم (159700) مشتغل بعدما كان عددهم في سنة 1986 (182000) مشتغل (**الباحث بالاعتماد على بيانات السنوات المذكورة**) ، لقد تم اضافة (680000) عامل وفلاح الى القوات المسلحة العراقية وتجنيد مئات الآلاف من العمال خلال الحرب العراقية . الايرانية كلن له اثر سلبي على اداء القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (**الكرعاوي ، 2018 : 115**) . بالرغم من تدني الاوضاع في العراق الا انه الدولة اتجهت الدولة لاتخاذ سلسلة من الاصلاحات في سنة 1987 بتبني برنامجاً للتحرير الاقتصادي والخصخصة اطلق عليه برنامج (الاصلاح الاقتصادي والاداري) والذي يهدف الى نوع من الخصخصة وذلك لتحفيز هذا القطاع كما سعت الحكومة لبيع ما يقارب (76) منشأة صناعية الى القطاع الخاص بمبلغ قدره (379.285) مليون دينار بالإضافة الى صدور قانون رقم (46) في سنة 1988 الذي يخص تشجيع الاستثمار العربي الذي منحها حق المشاركة بنسبة (51%) في اية مشاريع استثمارية مع منحها اعفاءات من الضرائب والجمارك على استيراد كل ما يخص مستلزمات هذه المشاريع (**الموسوي، 2013 : 221**) .

ثالثاً) التطور الصناعي في العراق للمدة (1991 – 2003)

شهدت بداية هذه المدة فرض الحصار الاقتصادي على العراق وانخفاض حجم استيراداته من مختلف السلع اضافة الى انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي وحدوث التضخم الجامح في عموم الاقتصاد العراقي هذه العوامل عملت على تقوية الموقع التنافسي لمنتجات الصناعة العراقية لكن دون جدوى من ذلك لان القطاع الصناعي لم يشهد تطور ملموس في انشاء معامل جديدة كبيرة الحجم ، حيث كان القطاع الصناعي العام هو المهيمن في مجال الصناعة التحويلية (**راضي ، 2012 : 91**) ، وان هذا التراجع في التطور كان سببه امتناع العراق عن الانسحاب من الكويت اذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بالتحالف مع اكثر من (30) دولة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق التي الحقت الدمار بالبنى التحتية والصناعية والخدمية والتي اباحت بتدمير المنشآت الصناعية العراقية بادعائهم ارتباطها بإنتاج سلاح الدمار الشامل لدرجة جعلت العراق يرجع الى عصر ما قبل الصناعة وقد شكلت اعباء ثقيلة على الاقتصاد العراقي بالرغم من قصر مدة الحرب ، اذ توقفت كافة عمليات التبادل الاقتصادي وقضت البنود الاصلية للحصار بتحريم كل انواع المعاملات مع العراق وتجميد امواله واملاكه في الخارج بالإضافة الى تحريم شراء الادوات الاحتياطية والمعدات لإصلاح الاجهزة الحيوية في المنشآت (**الكناني ، 2013 : 53 . 55**) ، وفي سنة 1993 تم تحويل عدة منشآت صناعية تابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص منها (معمل طابوق القادسية ، ومعمل سمنت المثنى ، ومعمل النسيج الصوفي في الناصرية ، بالإضافة الى تأجير مرافق عدة للقطاع الخاص مع عرض اسهم شركات صناعية وزراعية

وتجارية للقطاع الخاص لتأسيس شركات مساهمة وخاصة ، هذه الظروف جعلت توجه الدولة نحو دعم القطاع الخاص ومحاولة اعطائه مساحة واسعة في النشاط الاقتصادي لكنه بدأ يتناقص في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي **(جاسم ، حبيب ، 2010 : 137 . 138)** ، ومن ثم حصلت مذكرة التفاهم في عام 1996 النفط مقابل الغذاء لكنه لم يلبي احتياجات البلد بشكل كامل الا انه ساهم بطريقة غير مباشرة في جعل الانتاج المحلي يلبي جزء كبير من احتياجات الافراد المحلية ، بالرغم من عدم تمتع الانتاج المحلي بالمواصفات المطلوبة لكنها ساعدت في انشاء بوادر صناعية محلية بالأخص القطاع الخاص **(عنبر ، 2013 : 51)** ، ان الصناعات المحلية والتي كانت تمول من قبل الدولة كانت مستمرة بالإنتاج والوصول الى الانتاج الواسع ، كما شهدت هذه الفترة التمويل الذاتي حيث اصبح عدد من المؤسسات تمول ذاتياً اي تنتج وتبيع انتاجها الى المنشآت الاخرى او الوزارات الاخرى كما تمول العملية الانتاجية لديها ، اذ صدر قانون الاستثمار رقم (25) في سنة 1991 الذي يمنح امتيازات واعفاءات طويلة الامد لتشجيع الاستثمار في الصناعة ، كما صدر قانون رقم (43) في سنة 1997 الذي اعفى المنشآت الصناعية من الضريبة شامل وبعدها صدر قانون الاستثمار في الصناعة رقم (20) في سنة 1998 الذي منح المستثمر الحرية لاختيار نوع ومجال الصناعة واستمر هذا الوضع في الصناعة الى فترة الاحتلال الامريكي سنة 2003 **(يعقوب ، 2012 : 36 – 37)** .

رابعاً) واقع القطاع الصناعي بعد 2003

واجه القطاع الصناعي تغيرات كثيرة بعد عام 2003 ، فقد تم حرق ونهب اغلب المنشآت الصناعية العامة وتدمير البنى التحتية كما انه لا يوجد استقرار في العراق يعمل على دعم واسناد بعد سنة 2003 فانعكس على اداء المنشآت العامة بشكل سلبي ، اضافةً الى عدم الاستقرار الامني ادى الى تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جداً في موازنات على العوائد النفطية وتأثرها بتقلبات اسعار النفط العالمية ، وبسبب هذه الاوضاع الغير مستقرة ادت الى هجرة رؤوس الاموال واستثمارها في الخارج مما ادى الى تراجع في القطاع الصناعي **(الشاوي، محمد ، 2011 : 3-4)** ، انخفض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من (661) في سنة 2001 الى (451) في سنة 2003 وكذلك تدمير وتحطيم البنى التحتية مما نتج عنه آثاراً محطمة لكافة مجالات الحياة لا سيما القطاعات الاقتصادية مما جعل العراق يعتمد على استيراد البضائع الاجنبية الرديئة لسد احتياجات السوق المحلية كما ان ضعف الدور الرقابي للدولة وعدم حماية المنتج المحلي ودعمه والفساد الاداري والمالي المتعاظم والمتفشي الذي انعكس بشكل سلبي على قطاع الصناعة في العراق **(جاسم ، زهو ، 2014 : 173)** .

المحور الثالث

تحليل وتقييم واقع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2004-2017)

لغرض تحليل الواقع الاقتصادي والانتاجي للمشاريع الصناعية في العراق سوف نتناول المؤشرات والمعايير ادناه اولاً) مؤشر عدد المشاريع الصناعي

يعد دراسة مؤشر عدد المشاريع الصناعية من المؤشرات الكمية التي تدل على زيادة حجم النشاط الاقتصادي في القطاع الصناعي

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغ عدد المشاريع الصناعية الكبيرة (489) مشروعا في عام 2004 ارتفع ليصل (657) مشروعا في عامي 2012 و 2013، والسبب هو اعتماد الحصر والترقيم لسنة 2009 والذي بين ان هناك مشاريع صناعية غير موثقة، ثم انخفض الى (574) مشروعا في عام 2017 .والاهمية النسبية للمشاريع الكبيرة بلغت اعلى مستوى لها (4.57%) في عام 2009 ، ثم انخفضت الى ادنى مستوى نحو (2.01%) في عام

2017 ، والسبب في هذا الانخفاض هو عدم شمول المشاريع الصناعية الكبيرة بالمسح للمحافظات (نينوى، كركوك، الأنبار، و صلاح الدين) بسبب العمليات العسكرية.

2-المشاريع الصناعية المتوسطة :اما المشاريع الصناعية المتوسطة فقد ارتفع عددها من (92) مشروعا في عام 2004 الى (226) مشروعا في عام 2013 ، ثم انخفض الى (182) مشروعا في عام 2017، لنفس الاسباب .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة :اذ بلغ عدد المشاريع الصغيرة (17599) مشروع في عام 2004 ثم ارتفع هذا العدد ليصل (47281) مشروع في عام 2011 والسبب في هذه الزيادة هو اعتماد الحصر والترقيم لسنة 2009 بعد تحديثه من قبل الباحثين الميدانيين ، ثم انخفض هذا العدد ليصل الى (27856) مشروعا في عام 2017 وذلك بسبب توقف بعض المشاريع وكذلك عدم شمول المشاريع في المناطق التي شهدت احداث داعش.

ثانياً) مؤشر عدد العاملين في المشاريع الصناعية : يعد عنصر العمل احد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، ويعد مؤشر عدد العاملين من المؤشرات الرئيسة التي يمكن التعرف من خلالها على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي او على قطاع الصناعة، كما يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مستوى التشغيل والاستخدام .

1- عدد العاملين في المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغ عدد العاملين في المشاريع الكبيرة (142534) عامل في عام 2004 وارتفع هذا العدد ليصل الى (201254) عامل في عام 2012 ثم انخفض هذا العدد الى (114497) عامل في عام 2017 ، والسبب في هذا الانخفاض هو تحويل عدد كبير من العاملين الى باقي الوزارات مثل وزارة الصحة ووزارة التعليم وغيرها من الوزارات، وان الاهمية النسبية لهذه المشاريع وصلت لأعلى مستوى في عام 2009 اذ بلغت (87.12%) ،وانخفضت الى ادنى مستوى لها (54.35%) .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : وقد ارتفع عددها من (1668) عامل في عام 2004 ليصل الى (3525) عامل في عام 2013 ثم انخفض هذا العدد الى (2521) عامل في عام 2017 لنفس الاسباب

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : بلغ عدد العاملين في المشاريع الصغيرة (64338) عامل في عام 2004 وارتفع هذا العدد ليصل الى (146210) عامل في عام 2012 ثم انخفض هذا العدد اذ بلغ (93644) عامل في عام 2017 .

ثالثاً) مؤشر قيمة الانتاج في المشاريع الصناعية : ان الهدف الاساس من العملية الانتاجية هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تحصل في المشاريع الصناعية ولأجل بيان هذا التطور في قيمة الانتاج .

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغ اجمالي قيمة الانتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة (870870) مليون دينار في عام 2004 وانخفض الى (3563076) مليون دينار في عام 2010 ثم ارتفع الى (6937474) مليون دينار في عام 2017 ، وسبب هذا الارتفاع زيادة في انتاج بعض المنشآت ومن ابرزها شركة الاتحاد للصناعات الغذائية صناعة السكر حيث تم اضافة خط انتاجي جديد للزيوت الغذائية وارتفاع الانتاج في مصفى الجنوب بسبب دخول

خط انتاجي جديد للخدمة، كما تم اضافة منشاة جديدة وهي المنشاة العامة للمستلزمات الطبية في سامراء بعد ان كانت متوقفة عن العمل في عام 2016 ، وان الاهمية النسبية وصلت اعلى مستوى نحو (81.66%) في عام 2009 في حين كان ادنى مستوى لها في عام 2004 اذ بلغت (50.91%) .

2-المشاريع الصناعية المتوسطة: بلغت قيمة الانتاج (23670.8) مليون دينار في عام 2004 وانخفض هذا المقدار ليصل الى (18523.8) مليون دينار في عام 2009 ثم ارتفعت هذه القيمة لتصل الى (240800) مليون دينار في عام 2013 ثم انخفضت هذه القيمة لتصل الى (110000) مليون دينار في عام 2017 .

3-المشاريع الصناعية الصغيرة : اذ بلغت قيمة الانتاج في المشاريع الصغيرة (815978) مليون دينار في عام 2004 ثم ارتفعت هذه القيمة الى (2016330) مليون دينار في عام 2017 .

رابعاً) مؤشر قيمة مستلزمات الانتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة : يقصد بمستلزمات الانتاج مدخلات الانتاج التي تساهم في العملية الانتاجية .

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغت قيمة مستلزمات الانتاج (357720) مليون دينار في عام 2004 وكانت حصة المشاريع الكبيرة هي الاكبر وشهدت ارتفاعاً مستمراً لتصل الى (3358774) مليون دينار في عام 2017 ، والاهمية النسبية لهذه المشاريع وصلت ادنى مستوى لها في عام 2004 اذ بلغت (40.27%) ثم ارتفعت لاعلى مستوى لها في عام 2009 نحو (79.59%).

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : اذ بلغت قيمة مستلزمات الانتاج (17572.9) مليون دينار في عام 2004 ثم ارتفعت هذه القيمة لتصل الى (143400) مليون دينار في عام 2013 ثم انخفضت هذه القيمة لتصل الى (62000) مليون دينار في عام 2017 .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : بلغت قيمة مستلزمات الانتاج لهذه المشاريع (513072) مليون دينار في عام 2004 وارتفعت في عام 2012 ثم انخفض هذا المقدار الى (1008495) مليون دينار في عام 2017 .

خامساً) معيار القيمة المضافة الاجمالية : يعد هذا المعيار من المعايير المهمة المستخدمة في تقييم الاداء في المشاريع الصناعية القائمة وذلك برصد التطورات التي تطرأ على قطاع معين خلال فترات زمنية مختلفة وتظهر اهمية وهذا المعيار بوصفه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي.

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغت القيمة المضافة في بداية سنة الدراسة (513060) مليون دينار ثم شهدت ارتفاعات مستمرة لتصل الى (3578700) مليون دينار في عام 2017 ، والسبب في هذا الارتفاع هو زيادة قيمة الانتاج بنسبة اكبر من زيادة مستلزمات الانتاج ، والاهمية النسبية بلغت اعلى مستوى لها في عام 2009 نحو (83.23%) ثم انخفضت لادنى مستوى حيث بلغت (50.16%) في عام 2012 .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : بلغت القيمة المضافة (6097.9) مليون دينار في عام 2004 وارتفعت هذه القيمة الى (97400) مليون دينار في عام 2013 وانخفضت الى (48000) مليون دينار في عام 2017 .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : نلاحظ من الجدول حصول تطور في القيمة المضافة خلال السنوات الاولى من الدراسة اذ بلغت (302906) مليون دينار في عام 2004 وارتفعت هذه القيمة الى (2500807) مليون دينار في عام 2012 ثم انخفضت الى (1007835) مليون دينار في عام 2017 .

سادساً) مؤشر الرواتب والاجور في المشاريع الصناعية : تعد دراسة مؤشر الرواتب والأجور من المؤشرات المهمة في المشاريع الصناعية، لان الأجر يمثل المصدر الرئيسي للعاملين في العراق ، اذ يقوم بإنفاقه على إشباع احتياجاته من السلع والخدمات ، وتمثل الأجور والرواتب للعاملين الدخل الذي يحصل عليه العامل جراء الجهد والوقت الذين يبذله في عمله .

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : اذ بلغت رواتب واجور العاملين في هذه المشاريع في اول سنوات الدراسة (452818.5) مليون دينار في عام 2004 وارتفعت هذه القيمة لتصل الى (2113674) مليون دينار في عام 2012 وانخفض هذا المقدار الى (1255094) مليون دينار في عام 2017 ،والسبب يعود الى انخفاض عدد المنشآت الصناعية وتحويل عدد كبير من العاملين الى باقي الوزارات. والاهمية النسبية لهذه المشاريع بلغت اعلى مستوى لها في عام 2009 نحو (96.47%) ثم انخفضت لأدنى مستوى في عام 2016 اذ وصلت الى (77.78%) .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : نلاحظ من الجدول هناك تذبذب واضح في قيمة الرواتب والاجور اذ بلغت (2593.5) مليون دينار في عام 2004 وارتفعت الى اعلى مستوى لها (21800) مليون دينار في عام 2013 ثم انخفضت الى (16000) مليون دينار في عام 2017 .

3-المشاريع الصناعية الصغيرة : اخذت الرواتب والاجور بالارتفاع الكبير من (67704) مليون دينار في عام 2004 الى (485558) مليون دينار في عام 2012 ثم انخفضت الى (304412) مليون دينار في عام 2017.

سابعاً) مؤشر الانتاجية الكلية في المشاريع الصناعية : يوضح هذا المعيار قيمة الانتاج الناتجة عن استخدام وحده نقدية واحدة من مستلزمات الانتاج في ايجاد قيمة معينة من الانتاج ويعبر هذا المعيار عن العلاقة بين قيمة الانتاج وقيمة عناصر الانتاج او كلفة الانتاج.

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : اذ بلغت الانتاجية الكلية (2.43) دينار في عام 2004 اعلى مستوى لها ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل الى ادنى مستوى لها في عام 2016 حيث بلغت (1.61) دينار بينما كانت مرتفعة الى (2.38) دينار في عام 2009 و 2011 بسبب تحسن الاوضاع الامنية وزيادة قيمة الانتاج بنسبة اعلى من زيادة مستلزمات الانتاج وانخفضت الى (2.07) دينار في عام 2017 ،بسبب توقف عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة ، وكانت الاهمية النسبية لهذه المشاريع (45.25%) في عام 2004 وهي اعلى نسبة ثم انخفضت لادنى نسبة في عام 2016 نحو (30.15%) .

2-- المشاريع الصناعية المتوسطة : يلاحظ من بيانات الجدول هناك تذبذب في الانتاجية الكلية اذ بلغت (1.35) دينار في عام 2004 ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها (2.07) دينار في عام 2010 وانخفضت الى (1.77) دينار في عام 2017 .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : بلغت الانتاجية الكلية (1.59) دينار في عام 2004 ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها (2.73) دينار في عام 2010 وانخفضت الى (2) دينار في عام 2017 .

ثامناً) معيار الفائض الاقتصادي : ان استبعاد اجمالي الرواتب والاجور من اجمالي القيمة المضافة نصل الى الفائض الاقتصادي الاجمالي.

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : نلاحظ من الجدول ان هناك تذبذب واضح في الفائض الاقتصادي الاجمالي خلال مدة الدراسة اذ بلغت (60241.5) مليون دينار في عام 2004 حققت فائض اقتصادي في ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة والسبب يعود الى زيادة في الرواتب والاجور، ثم ارتفعت ولكن بشكل متذبذب في باقي سنوات الدراسة الى ان وصلت الى اعلى مستوى لها (2323606) مليون دينار في عام 2017 ، بسبب انخفاض الرواتب والاجور وتحويل عدد من العاملين لباقي الوزارات ، والاهمية النسبية وصلت في بداية المدة الى (20.15%) في عام 2004 ثم ارتفعت لأعلى مستوى في عام 2017 اذ بلغت (75.96%) ، والسبب في هذه الزيادة هو الزيادة في القيمة المضافة الاجمالية بنسبة اكبر من الزيادة في الرواتب والاجور .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : بلغ الفائض الاقتصادي في بداية الدراسة (3504.4) مليون دينار في عام 2004 وهو ادنى مستوى له ثم ارتفع ليصل الى (75600) مليون دينار في عام 2013 وهو اعلى مستوى له ، ثم انخفض هذا المقدار الى (32000) مليون دينار في عام2017 .

3- المشاريع الصناعية الصغيرة : شهدت هذه المشاريع هي الاخرى ايضاً تذبذب في الفائض الاقتصادي الاجمالي اذ بلغت (235202) مليون دينار في عام 2004 ثم ارتفعت لأعلى مستوى لها (2015249) مليون دينار في عام 2012 والسبب في هذه الزيادة هو الزيادة في القيمة المضافة الاجمالية التي كانت اكبر من الزيادة في الرواتب والاجور ثم انخفضت لتصل الى (703423) مليون دينار في عام 2017 .

تاسعاً) - معيار درجة التصنيع في المشاريع الصناعية : يعكس هذا المعيار مدى مساهمة المشروع في توزيع المتولدة عن الانتاج الجديد ويمكن الحصول عليها من خلال قسمة قيمة المستلزمات على قيمة الانتاج.

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : اتسمت درجة التصنيع في المشاريع الكبيرة بالتذبذب خلال مدة الدراسة اذ بلغت (41.08) في عام 2004 وهو ادنى مستوى لها ثم ارتفعت لتصل اعلى مستوى لها في عام 2016 اذ بلغت(62.2) وان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في السنوات الاخيرة من الدراسة هو زيادة عدد العاملين وتطبيق جديد لسلم الرواتب ثم انخفضت في عام 2017 الى (48.4) ، و بلغت الاهمية النسبية لهذه المشاريع (23%) وتعد ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة ثم ارتفعت الاهمية النسبية لأعلى مستوى في عام 2016 (36.51%).

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : بلغت درجة التصنيع اعلى مستوى لها (74) في عام 2004 ثم انخفضت الى ادنى مستوى لها (48.1) في عام 2010 ثم ارتفعت في السنوات الاخيرة لتصل الى (56) في عام 2017 .

3-المشاريع الصناعية الصغيرة : بلغت درجة التصنيع (62.9) في عام 2004 وهي اعلى مستوى لها ضمن الدرجة المعيارية ثم استمرت بالتذبذب والانخفاض لتصل الى (36.6) في عام 2010وهي ادنى مستوى تصل اليها الدراسة ثم ارتفعت في السنوات الاخيرة من الدراسة لتصل الى (50) في عام 2017 .

عاشراً) معيار انتاجية الدينار من الاجور : تمثل هذه الانتاجية مقدار مساهمة الدينار الواحد في تحقيق المخرجات ويمكن الوصول اليها بقسمة قيمة او كمية المخرجات على الاجور.

1- المشاريع الصناعية الكبيرة : بلغت انتاجية الدينار من الاجور (1.92) في عام 2004 وتعد ادنى مستوى لها واستمرت بالتذبذب والارتفاع الى ان وصلت اعلى مستوى لها في عام 2017 اذ بلغت (5.53) ، والاهمية النسبية لهذه المشاريع بلغت (7.97%) في عام 2010 ونعد ادنى مستوى خلال مدة الدراسة ثم ارتفعت لأعلى مستوى لها في عام 2017 اذ بلغت (29.06%) .

2- المشاريع الصناعية المتوسطة : بلغت انتاجية الدينار من الاجور اعلى مستوى لها (11) في عام 2013 بينما كانت (9.1) في عام 2004 ثم انخفضت لتصل الى (6.9) في عام 2017 .

3-المشاريع الصناعية الصغيرة : بلغت انتاجية الدينار من الاجور في عام 2004 (12.1)ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها لتصل الى (14.7) في عام 2010 ثم استمرت بالانخفاض والتذبذب اذ بلغت(6.6) في عام 2017 .

الحادي عشر) معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الصناعية في العراق

1-مؤشر عدد المشاريع الصناعية : يلاحظ ان معدل النمو السنوي للمركب للمشاريع الصناعية الكبيرة منخفض اذ بلغ (1.15%) بينما المشاريع المتوسطة والصغيرة بلغ معدل النمو السنوي المركب على التوالي (4.99%) (3.33%) ، وبعود سبب هذا الانخفاض هو عدم شمول المشاريع الصناعية الكبيرة بالمسح للمحافظات (نينوى ، كركوك ،الانبار ، صلاح الدين) بسبب العمليات العسكرية ، وكذلك توقف الكثير من المشاريع بسبب التخريب والدمار ، فضلا عن التقادم التكنولوجي لهذه المشاريع.

2- مؤشر عدد العاملين : بلغ معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الكبيرة وفق هذا المؤشر بالسالب (-1.55%)، بينما المشاريع المتوسطة والصغيرة كان المعدل بالموجب حيث بلغ على التوالي (2.99%) (2.72%) ، والسبب في انخفاض عدد العاملين في المشاريع الكبيرة هو تحويل الكثير من العاملين الى الوزارات الاخرى .

3-مؤشر قيمة الانتاج ومؤشر مستلزمات الانتاج: يتضح ان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج للمشاريع الكبيرة بلغ (15.98%) بينما مستلزمات الانتاج للمشاريع الكبيرة حققت معدل نمو سنوي مركب حيث بلغ (17.35%) اعلى من قيمة الانتاج وهذا يفسر انخفاض في كفاءة اداء المشاريع الصناعية الكبيرة ، اما المشاريع المتوسطة والصغيرة فان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج بلغ على التوالي (11.6%) (6.68%) بينما

معدل النمو السنوي المركب لمستلزمات الانتاج لهذه المشاريع ايضاً على التوالي (9.42%) (4.95%) ، وهذا يفسر ارتفاع كفاءة اداء المشاريع المتوسطة والصغيرة خلال مدة الدراسة.

4- معيار القيمة المضافة: بلغ معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الكبيرة وفقاً لهذا المعيار (14.88"%) ، بينما بلغ في المشاريع المتوسطة والصغيرة على التوالي (15.88%) (8.97%)

5- مؤشر الرواتب والاجور: ان معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الكبيرة هو اقل من باقي المشاريع اذ بلغ (7.55%") بينما المشاريع المتوسطة والصغيرة كانت اعلى على التوالي (13.88%) (11.34%) ، وهذا يدل ان الرواتب والاجور انخفضت في المشاريع الكبيرة وذلك بسبب نقل عدد من العاملين الى القطاعات الاخرى

6- مؤشر الانتاجية الكلية : نلاحظ من الجدول ان معدل النمو للمشاريع الكبيرة كان بالسالب حيث بلغ (-1.13%) بينما معدل النمو للمشاريع المتوسطة والصغيرة كان بالموجب اذ بلغ على التوالي (1.95%) (1.65%) ، وهذا يفسر ان مستلزمات الانتاج بدأت ترتفع بينما قيمة الانتاج تنخفض في المشاريع الكبيرة .

7- معيار الفائض الاقتصادي: بلغ معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الكبيرة (29.81%) وهو اعلى من المشاريع المتوسطة والصغيرة التي بلغت على التوالي (17.11%) (8.14%) ، وهذا يدل على ارتفاع القيمة المضافة وانخفاض الرواتب والاجور في المشاريع الكبيرة.

8-معيار درجة التصنيع: بلغ معدل النمو للمشاريع الكبيرة (1.17%) بينما باقي المشاريع كانت بالسالب حيث بلغ معدل النمو للمشاريع المتوسطة والصغيرة على التوالي بالسالب(-1.97%) (-1.63%)

9- معيار انتاجية الدينار من الاجور: يتضح من الجدول ان معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الكبيرة بلغ (7.84%) وهو اعلى من باقي المشاريع التي كان معدل النمو بالسالب للمشاريع المتوسطة والصغيرة اذ بلغت على التوالي (-1.96%) (-4.24%) وهذا يفسر ان الانخفاض في قيمة الانتاج اقل من الانخفاض في الرواتب والاجور للمشاريع العامة .

الاستنتاجات

1- اظهر البحث ان نسبة مساهمة الشركات الصناعية في الصناعة التحويلية انخفضت بشكل كبير بعد عام 2003 ، ،مما انعكس سلباً على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (2004-2017)،، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة .

2- اظهرت الدراسة ان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج للمشاريع الكبيرة بلغ (15.98%) بينما مستلزمات الانتاج للمشاريع الكبيرة حققت معدل نمو سنوي مركب حيث بلغ (17.35%) اعلى من قيمة الانتاج وهذا يفسر انخفاض في كفاءة اداء المشاريع الصناعية الكبيرة ، اما المشاريع المتوسطة والصغيرة فان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج بلغ على التوالي (11.6%) (6.68%) بينما معدل النمو السنوي المركب

لمستلزمات الانتاج لهذه المشاريع ايضاً على التوالي (9.42%) (4.95%) ، وهذا يفسر ارتفاع كفاءة اداء المشاريع المتوسطة والصغيرة خلال مدة الدراسة.

3- توجه معظم نفقات الموازنة العامة للنفقات التشغيلية وتقليل الاهتمام بالنفقات الاستثمارية للصناعة التحويلية ، وبذلك لم تكن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي في العراق بالقدر المطلوب، كما أنّ عدم توافر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة مما ساهم في عدم تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية

4- لا يزال قطاع الصناعة التحويلية متراجعا ولا يشكل أي أهمية في الاقتصاد العراقي بسبب الحروب، واعمال النهب والتخريب، وتقادم الخطوط الانتاجية

5- عدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالصناعة التحويلية خلال مدة الدراسة ، والذي انعكس بشكل سلبي على اداء القطاع الصناعي وبالتالي عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة .

التوصيات

1- العمل على معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه مشاريع القطاع الصناعة التحويلية، مع ضرورة الاهتمام بتشخيص نقاط القوة والضعف فيه.

2- وضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للنهوض بالقطاع الصناعي ،واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتناسب مع خطة التنمية القومية، وما يتمتع به العراق من موارد وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة .

3- تحديث المجمعات الصناعية القائمة، وإنشاء مناطق صناعية تتمتع ببنية تحتية وإدارية متطورة بحيث تشمل مصارف ، ووسائل تكنولوجية و شبكة اتصالات متطورة ، وشبكة ماء ، منخفضة التكاليف.

4- ضرورة خصخصة المشاريع والشركات المتعثرة التي لا تمتلك قدرات فنية و إدارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي، لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية .

المصادر

المصادر العربية

1. جاسم ، عبدالله وجاسم (2010) تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في نمو اسعار اسهم الشركات الصناعية المساهمة في العراق للمدة (1992 . 2004) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (العدد 26) ، العراق .
2. جاسم ، ياسين وصابر (2014) تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة (1990 . 2008) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية (المجلد 4 ، العدد 1) العراق
3. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية في العراق لمدة (2004-2017)
4. جمهورية العراق . وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الصناعي في العراق للمدة (2004-2017)
5. جواد ، صائب (2011) اقتصاديات القطاع الصناعي والتنمية الصناعية ، الجزء الثاني ، ط1 ، مطبعة جامعة صلاح الدين للنشر والتوزيع ، العراق ، اربيل .
6. حمزة ، عباس (2018) التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي ، ط1 ، مركز العراق للدراسات ، طباعة الساقي للطباعة والتوزيع ، بغداد، العراق .
7. راضي ، حسن (2012) تطور انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (200 - 2011) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .
8. الربيعي ، فلاح (2004) تقييم تجربة التنمية الصناعية في العراق للفترة (1975 - 1990) ، كلية الاقتصاد ، جامعة عمر المختار ، ليبيا .
9. زيني ، محمد (2010) الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب للنشر ، بغداد، العراق .
10. الشاوي ، عبدالله وعامر (2011) دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد المستنصرية (المجلد 34 ، العدد 89) العراق .
11. الصيرفي ، داليا (2017) أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2016 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية . غزة ، فلسطين .
12. العلي ، عبد الستار ومحسن (1987) تقييم المشاريع الصناعية ، مديرية دار الكتب للنشر والتوزيع في جامعة الموصل ، البصرة ، العراق.
13. عنبر ، ختام (2013) الانفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة من (2000 . 2010) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق
14. القريشي ، مدحت (2001) الاقتصاد الصناعي ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

15. كجه جي ، صباح (2002) التخطيط الصناعي في العراق اساليبه – تطبيقاته – واجهزته ، الجزء الاول ، ط1 ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع ، بغداد ، العراق.

16. الكرعاوي ، حسين (2018) الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزاحم دراسة اقتصادية للمدة (1958 –2014) ، مركز العراق للدراسات للنشر ، طباعة الساقي للطباعة والتوزيع ، بغداد ، العراق.

17. الكناني ، كامل (2013) ارجوحة التنمية في العراق بين ارث وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي ، ط1، دار الكتب والوثائق ، بغداد، العراق .

18. محجوب ، بسمان وآخرون (1985) ادارة المنشآت الصناعية ، ط1 ، مديرية مطبعة جامعة الموصل للنشر والتوزيع ، الموصل، العراق .

19. مراد ، عمران (2016) التشتت الصناعي والتنمية المستدامة للصناعة في العراق (محافظة القادسية انموذجاً) ، مجلة الاستاذ (المجلد 2 ، العدد 219) ، بغداد ، العراق .

20. المعماري ، عبد الغفور (2006) اقتصاديات الانتاج الصناعي ، ط1 ، دار الحدباء للنشر والتوزيع ، العراق ، الموصل .

21. المعموري ، رياض (2015) متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع إشارة خاصة للعراق) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

22. الموسوي ، سعاد (2013) الاصلاح الاقتصادي وتعزيز تنمية القطاع الخاص بالعراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية (المجلد 9 ، العدد 36) ، العراق .

23. النديم ، محمد (2011) تقييم كفاءة اداء القطاع الصناعي العام في العراق شركات مختاره للمدة (2000 ـ 2009) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق.

24. يعقوب ، نشأت (2012) الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب ، الاثار ، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من (2000 ـ 2010)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق .

25. يونس ، احلام واخرون(2014) دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2011) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية (مجلد 6 ، العدد11) ،العراق .

مـــلاحـــق

معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الصناعية في العراق للمدة (2004-2017)

ت	المؤشرات	المشاريع الكبيرة(%)	المشاريع المتوسطة(%)	المشاريع الصغيرة(%)
1	عدد المشاريع	1.15	4.99	3.33
2	عدد العاملين	(1.55-)	2.99	2.72
3	قيمة الانتاج	15.98	11.6	6.68
4	مستلزمات الانتاج	17.35	9.42	4.95
5	القيمة المضافة	14.88	15.88	8.97
6	الرواتب والاجور	7.55	13.88	11.34
7	الانتاجية الكلية	(1.13-)	1.95	1.65
8	الفائض الاقتصادي الاجمالي	29.81	17.11	8.14
9	درجة التصنيع	1.17	(1.97-)	(1.63-)
10	انتاجية الدينار من الاجور	7.84	(1.96-)	(4.24-)
11	انتاجية العامل	17.80	8.34	3.84

الجدول من عمل الباحث

مؤشر مستلزمات وقيمة الانتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للمدة (2004-2017)(مليون دينار)

السنة	مستلزمات المشاريع الكبيرة (1)	مستلزمات المشاريع المتوسطة (2)	مستلزمات المشاريع الصغيرة (3)	الاهمية النسبية للمشاريع الكبيرة (%) (4)	قيمة الانتاج المشاريع الكبيرة (1)	قيمة الانتاج المشاريع المتوسطة (2)	قيمة الانتاج المشاريع الصغيرة (3)	الاهمية النسبية للمشاريع الكبيرة (%) (4)
2004	357720	17572.9	513072	40.27	870780	23670.8	815978	50.91
2005	472565	16342.6	382254	54.25	1143958	24348.6	658655	62.62
2006	811661	9299.1	617096	56.44	1669399	19515.7	1103757	59.78
2007	828598	11444.5	467190	63.39	1816382	18468.7	812441	68.61
2008	1153792	–	–	–	2636449	–	–	–
2009	1559747	10779.9	389231	79.59	3716182	18523.8	815954	81.66
2010	1677549	14037.1	569747	74.18	3563076	29081.6	1556336	69.21

2011	1800563	65852.2	1964922	47	427727 3	123134.7	3896267.4	51.55
2012	2568893	108200	2066295	54.16	516490 4	187200	4567102	52.07
2013	2879510	143400	1901120	58.48	557397 5	240800	3289710	61.22
2014	2033121	64200	932470	67.1	425185 1	115500	1924980	67.57
2015	2271691	47000	978754	68.89	423555 0	83000	1823968	68.95
2016	3027024	84100	1026519	73.16	486685 9	142800	2079915	68.65
2017	3358774	62000	1008495	75.83	693747 4	110000	2016330	76.54

المصدر :جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،للسنوات(2004-2017) العمود(4)

تم احتسابه من قبل الباحث